

المصدر: موقع 14 آذار

<http://14march.org/news-details.php?nid=Mjl3NzAx>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

الصفدي: لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر فعال على العجلة الاقتصادية

رأى وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي أن "لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه"، معتبراً أن "لبنان لن يحافظ على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط رادعة تحدّ من الفساد أينما وُجد".

الصفدي، وخلال الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" في مجلس النواب - قاعة المكتبة، لفت إلى أن "وزارة الاقتصاد والتجارة تسعى إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة"، مضيفاً: "نحن نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد لاسيما عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية"، معتبراً أن "الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً، فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية، فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟"

وأكد أنه سيكون لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحدّ من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار". وقال: "لعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد."

وختم الصفدي مناقشاً "المجلس النيابي الذي سيناقد اقتراحات القوانين المتعلقة بـ"مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد"، أن يقرّها كسلة واحدة بأسرع وقت، وأن يعتبرها من الأولويات التشريعية"

المصدر: جريدة البلد

<http://www.albaladonline.com/html/story.php?sid=109911>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

قانون "حماية كاشفي الفساد...". متى يصبح نافذاً؟

صدي البلد

اعلن امس في مكتبة مجلس النواب عن انجاز اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" في المؤتمر الذي نظّمته "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" ويعتبر القانون نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، التقوا جميعهم في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات"، وفي سياق مصادقة لبنان على "اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

أتى اقتراح القانون على جانب كبير من الأهمية من حيث المضمون والشكل، فهو يشكل مدمكا تشريعا اساسيا وضروريا من اجل بنط نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملا بمتطلبات اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أبرمه لبنان ويضاف هذا الاقتراح الى مداميك تشريعية اخرى، منها ما هو منصوص عليه في القوانين المرعية - لا سيما الأحكام الجزائية التي تجرم اعمال الفساد وصرف النفوذ، هذا ما اشار اليه النائب غسان مخيبر أحد النواب الذين تقدّموا باقتراح القانون، وقد ألقى كلمة مجلس ادارة الشبكة ومنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" مؤكداً معاناة لبنان من آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته.

اما من حيث الشكل فهو نتاج عمل مشترك في اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والتي تضم نوابا برلمانيين من كتل مختلفة ووزارات مختصة مختلفة ونقابات مهن حرة وهيئات المجتمع المدني المعنية وهي تسعى مع سائر هيئات المجتمع الى رفع مستوى الوعي والتثقيف وتحفيز الحوار حول قوانين مكافحة الفساد - لا سيما قوانين الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد وهيئة مكافحة الفساد، بمختلف الوسائل المتاحة.

اشار مخيبر الى أهداف اقتراح القانون الذي يتضمّن التشجيع، اذ وضعت آلية لتعويض الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودر، كما أعطى الكاشف مكافآت في حالات معينة. وهو يؤمن الحماية على مستويين (حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي أو غير الوظيفي الذي قد يصيبه

جرى قيامه بكشف الفساد، ولذلك يتضمن القانون آلية للحماية ورفع الضرر والتعويض - وحماية المعلومات المتعلقة بكشف الفساد التي تعتبر سرية)، كما يهدف الى فعالية الملاحقة لا سيما عبر ا لهيئة ا لوطنية لمكافحة الفساد، التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعدما تقدم الزميل النائب روبري غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم "قانون مكافحة الفساد". بالاضافة الى مجموعة اقتراحات جديدة تزيد من الصلاحيات والحصانات والفعالية التي يفترض ان تتمتع بها الهيئة.

اعتبر الوزير محمد الصفدي أن الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يكمل منطقيًا اقتراح قانون "الحق في الوصول إلى المعلومات" واقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام"، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صوغه وقال "نحن في وزارة الاقتصاد والتجارة معنيون بمثل هذه القوانين، فلا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه، ولا يحافظ لبنان على صدقيته تجاه السياح والمستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد أينما وجد، من هنا تنظر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى ان تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد خطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة. كما أننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصاً عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية". وناشد الصفدي المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بـ "مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" أن يقرها سلة واحدة في أسرع وقت، وان يعتبرها من الأولويات التشريعية.

أمين سر "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" - "لا فساد" فادي صعب أكد في كلمة الشركة في القطاع الخاص على أهمية تقديم اقتراح قانون حول حماية كاشفي الفساد، التي تأتي في ظل التكتّم الذي غالباً ما يحيط بملفات الفساد في لبنان، فهذه التجربة هي امتداد للتعاون الذي بدأ منذ قرابة عامين ضمن إطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والذي كان نتاجه الاول تقديم اقتراح قانون حول الحق في الوصول الى المعلومات في نيسان 2009. اضاف "انه وللمرة الاولى في مسار العمل ا لتشر يعي، يساهم ا لمجتمع المدني في صنع القرار". ولفت ان الهم اليوم هو مواجهة التحديات في سبيل تعزيز الحكم الصالح، ولذلك يجب الاسراع في الانتقال من اقتراحات ومشاريع القوانين الى قوانين نافذة بعد مراجعتها في اللجان النيابية المختصة وحالتها على الهيئة العامة، ومن ثم ضمان حسن تنفيذ القوانين بما يتوافق واهدافنا في تطبيق المسئلة والمحاسبة، كذلك متابعة الضغط على مواقع القرار بهدف التشبيك والتعاون لما له من فوائد على المصلحة العامة".

وفي مداخلة للمستشارة الأولى في "جمعية المحامين والقضاة الأميركيين - مبادرة سيادة القانون" مايا نجم رأت أن إنجاز قانون حول حماية كاشفي الفساد وقراره هو خطوة مهمة في اتجاهه وفي لبنان بالتزاماته الدولية لا سيما معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان عام 2008 ومن أجل ضمان إنفاذ هذا القانون، لا بد أن تواكب هذه الخطوة بآليات تطبيق تشمل سلطات إشراف قوية ومستقلة عبر إنشائها هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك إرساء هذه المبادئ في مختلف الإدارات العامة والخاصة، وتابعت "يسرنا توفيراً لعدد من المؤسسات اللبنانية لدعم خطواتها اللاحقة في هذا المجال ويشرفنا أن نكون قد تعاوننا مع الشبكة الوطنية من وزارات ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني وقطاع خاص

وسعادة النائب غسان مخيبر وزملائه النواب في منظمة "بر لما نيون لبنا نيون ضد الفساد" وأعضا اللجنة القانونية ولجنة المدافعة وكل الأفراد الذين كرسوا الكثير من الوقت والجهود في نشاطات الشبكة لغاية اليوم ولفنت الى انه تم توفير الدعم التقني والمالي والخبرة المقارنة من خلال منحة قدمها "مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل" التابع لوزارة الخارجية الأميركية. بعد ذلك، عرضت أحكام اقتراح القانون والملاحظات ثم جرت مناقشة عامة شارك فيها النواب وأعضا في المنظمة.

قدّم اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" النواب: غسان مخيبر، ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض، والملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" ونظّم المؤتمر "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" والتي تضم: وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، نقابة المحامين في بيروت، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - "عدل"، "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية".

لبنان يسعى إلى إقرار مشاريع قوانين تكافح الفساد وتحمي كاشفيه مخبير: بات آفة تنخر في المؤسسات وتشكل عائقاً أمام تقدم البلد ونهوضه

قال مخبير إن الفساد يتسبب في الفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوّض الديمقراطية، ويشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى أنه يعتبر إحدى أدوات الجريمة المنظمة.

يسعى لبنان حالياً إلى إقرار سلة متكاملة من مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، والتي تضمن بشكل رئيسي التطبيق الأمثل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقّع لبنان عليها في عام 2008. وفي هذا الإطار، أعلن رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد رئيس الفرع اللبناني للمنظمة النائب غسان مخبير أمس، إنجاز اقتراح قانون 'حماية كاشفي الفساد'، بهدف مكافحة آفة الفساد تمهيداً للقضاء عليها وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة التي صادق عليها لبنان في عام 2008.

جاء ذلك في ندوة ترأسها رئيس المنظمة رئيس مجلس إدارة 'الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات' النائب مخبير في مقر مجلس النواب اللبناني، بحضور وزير التجارة والاقتصاد محمد الصفدي ممثلاً عن القطاع العام، وعدد من النواب، بالإضافة الى حشد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

وأعلن مخبير إنجاز اقتراح قانون 'حماية كاشفي الفساد'، الذي وقّعه وتقدم به رسمياً من مجلس النواب عدد من النواب في البرلمان اللبناني أعضاء مجموعة 'البرلمانيون ضد الفساد'، من بينهم بالإضافة الى مخبير كل من النواب ياسين جابر ووليد خوري وزبيد القادري وعماد الحوت وألان عون وجوزيف معلوف وعلي فياض.

وأكد مخبير ان اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يشكل مدماكاً تشريعياً أساسياً وضرورياً، من أجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملاً بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبيّن مخبير أن الفساد بات آفة تنخر في المؤسسات وتشكل عائقاً أمام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم، لافتاً إلى أن الفساد يتسبب في الفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوّض الديمقراطية ويشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى أن الفساد يعتبر إحدى أدوات الجريمة المنظمة.

واعتبر ان الوسيلة الأكثر فعالية وجدوى في مكافحة الفساد، هي اثبات حصول الأفعال التي تشكل فساداً بشهادات موثقة وادلة حسية تمكن من اثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة، وصولاً الى إلقاء القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الاحكام الجزائية العديدة المتوافرة في القانون اللبناني.

لكن مخبير رأى في هذا الأمر خطورة على الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الأدلة، لجهة التدايعيات السلبية عليهم من جراء حصولهم على تلك الأدلة

المصدر: موقع تيار المردة

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

ناشد وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي المجلس النيابي إقرار اقتراحات القوانين المتعلقة «بمكافحة الفساد في القطاع العام» و«حق الوصول إلى المعلومات» و«حماية كاشفي الفساد» كسلة واحدة بأسرع وقت وان يعتبرها من الأولويات التشريعية.

كلام الصفدي جاء خلال مشاركته في مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد» الذي أقيم أمس، في مجلس النواب بحضور عدد من النواب وأعضاء الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات. واعتبر الصفدي أن المؤتمر يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته.

أضاف الصفدي: «الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً، فالتسائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص في منأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، انه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنوياً كرشى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف».

وتابع الصفدي: «لعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وتاليا قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد».

المصدر: النشرة

<http://elnashra.com/news-1-461771.html>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

مخبير: إقتراح قانون حماية كاشفي الفساد مدماك لبناء نظام النزاهة الوطني

24 حزيران 2010

اعلن عضو تكتل "التغيير والاصلاح" النائب غسان مخبير، خلال افتتاح مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد المقدم منه وملاحظات على اقتراح قانون مكافحة في المجلس النيابي، أن الاقتراح المقدم منه يشكل مدمكا تشريعيًا أساسيًا من أجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان عملاً بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أبرمها لبنان. وأشار إلى أنه "تم وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال أدى ذلك إلى استرجاع المال المهدور وإلى الحماية وكذلك إلى فاعلية الملاحقة وهذا الاقتراح يمثل خطوة إضافية وهامة جدا لبناء المؤسسات القانونية والإدارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجدية في لبنان".

المصدر: جريدة الأخبار

<http://al-akhbar.com/ar/node/195131>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

هل يفعل «حماية المبلّغين» عن الفساد مكافحته؟

قدّمت منظمة «برلمانيون ضد الفساد» بالتعاون مع الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، اقتراح قانون لحماية كاشفي الفساد.

أحمد محسن

الفساد جريمة منظّمة. لكن، رغم ذلك، يكاد الحديث عنه في لبنان، أن يكون أشبه بنكتة. فوفقاً لنص اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد»، الذي قدّمه عدد من النواب أمس، بالتعاون مع الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات، يُعدّ فساداً من الناحية القانونية في القطاعين العام والخاص «أيّ استغلال للنفوذ أو السلطة العامة أو المال لتحقيق مكاسب خاصة غير متوجّبة، وكل عمل يؤدي إلى التماس أو عرض أو قبول منفعة خاصة غير متوجّبة مباشرة أو عبر وسطاء». كان هذا التعريف مقدّمة لإطلاق اقتراح القانون في مكتبة مجلس النواب، المستكين في رحاب سوليدير. وهذه مفارقة أولى، فجزء كبير من اللبنانيين يضع ألف علامة استفهام حول سوليدير مثلاً.

وتزامناً مع عرض النواب الحاضرين لآرائهم المتحمسة بشأن ضرورة قوننة محاربة الفساد، برزت ضرورات تسريع إقرار هذا القانون تدريجاً. فلبنان، صدّق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بموجب القانون رقم 33 (16 تشرين الأول 2008)، كما نصت المادة 33 من الاتفاقية المذكورة، على «حماية المبلّغين». النائب غسان مخيبر، الذي ألقى كلمة «برلمانيون ضد الفساد» ومجلس إدارة الشركة الوطنية لتعزيز حق الوصول إلى المعلومات، استفاض في الحديث عن الاقتراح، من دون أن يفوته تسجيل بعض الملاحظات على اقتراح قانون «مكافحة الفساد في القطاع العام»، المقدم من النائب روبيير غانم، والتعليق على قانون الإثراء غير المشروع.

هل يمكن أن يصبح الفاسدون أكثر من المبلّغين عنهم؟

هذا القانون، بالنسبة إلى العديد من المواطنين العاديين، حبرّ على ورق، لا بل حبرّ على حبر، لأنهم بالكاد يعرفون شيئاً عنه. لم يسمع أحد يوماً بملاحقة فاسد قضائياً، رغم آلاف قضايا الفساد. وزير الاقتصاد محمد الصفدي، الذي يرى أنّ السّياح والمستثمرين أولوية، لفت إلى أنّ إقرار هذا القانون، في «سلة واحدة» (مكافحة الفساد في القطاع العام، وحماية كاشفي الفساد)، من شأنه أن يعزّز الثقة بين المستثمرين والدولة اللبنانية. فالاستثمار أولاً! وبكلام أدق، محاربة الفساد لتعزيز الاستثمارات. حقوق المواطن تأتي لاحقاً.

في المقابل، كان ممثل الشركات في القطاع الخاص، وأمين سر الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، فادي صعب أقل حماسة.

وفي خلال عرضه الكلاسيكي لضرورات محاربة الفساد، أعلن أنّ هذه هي الخطوة الأولى «في مشوار الألفي ميل». لم يكتفِ بميل واحد. المجتمع المدني، على ما يبدو، جادّ في تقدير الفساد أكثر من النواب. النائب علي فياض، طلب توسيع دائرة عمل المجتمع المدني لتفعيل الرقابة القانونية، فحتى الآن «لا نتائج والفساد في تفاقم». فهل يمكن أن يصبح الفاسدون أكثر من المبلّغين عنهم؟ النائب وليد خوري نقل الحوار إلى مكان مختلف. هكذا، بدأ خوري من محطة القضاء، فتحدّث عن وجوب إصلاحه. في رأيه، المسؤولية بالدرجة الأولى تقع على عاتق القضاء. وفيما لم يتطرّق النائب عماد الحوت إلى موضوع القضاء، كان لافتاً لإصرار النائب عن الجماعة الإسلامية على إيلاء المجتمع المدني مساحة أكبر من المساحة الرسمية، لمجابهة الفساد. كأنّ الحوت على ثقة بأنّ الفساد داخل مؤسسات الدولة أكثر منه خارجها؟ وكأنّ عتاب النائب سكرية تالياً للمجتمع المدني على تقصيره في فضح الحقائق هو الآخر بدأ مألوفاً للحاضرين؟ لا فرق. في المحصلة، الجميع ينتظر جهة رسمية (مجلس النواب) لإقرار هذا القانون. والمطالبات من الحقوقيين الحاضرين في جلسة النقاش، التي تلت الإعلان عن الاقتراح، اختُصرت بعدم «تنويم» المشروع المؤلّف من 8 فصول، و24 مادة في الأدرج.

إنّ تقديم هذا الاقتراح - ولو متأخراً - يعني أنّ هذا القانون غير موجود أصلاً في لبنان، ما يعني أيضاً أنّ «الفاستين» يتطلّون بغياب النصوص القانونيّة.

مخبير: الاكثر فاعلية اثبات حصول الفساد بشهادات وادلة حسية مؤتمر في البرلمان حول اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد

افتتح قبل ظهر امس، في قاعة المكتبة العامة في المجلس النيابي، مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد المقدم من النواب: غسان مخبير، ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض، وملاحظات على اقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام والذي نظّمته الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والتي تضم: وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية، برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، نقابة المحامين في بيروت، جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.

وحضر المؤتمر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، والنواب: غسان مخبير، علي فياض، عماد الحوت، طوني ابو خاطر، وليد خوري، آلان عون وعاصم عراجي، النائب السابق اسماعيل سكرية، مجلس ادارة الشبكة، منظمة برلمانيون ضد الفساد، ممثلون لجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات وممثلون لجمعيات أخرى ومهتمون.

مخبير

في البدء كانت كلمة مجلس ادارة الشبكة ومنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد النائب مخبير الذي قال: يسرني ويشرفني في هذا اللقاء ان اعلن عن انجاز اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد الذي وقعه وتقدم به رسميا من مجلس النواب عدد من الزملاء النواب اعضاء مجموعة البرلمانيون ضد الفساد وهم، الى غسان مخبير، الزملاء النواب: ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض.

واضاف: كان انجاز اقتراح هذا القانون نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، التقوا جميعهم في اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، وفي سياق مصادقة لبنان على اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأنتى اقتراح القانون على جانب كبير من الأهمية من حيث المضمون والشكل.

اولا: من حيث المضمون:

يشكل اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد مدمكا تشريعا اساسيا وضروريا من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملا بمتطلبات اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أبرمه لبنان. هذا الإقتراح يضاف الى مداميك تشريعية اخرى، منها ما هو منصوص عليه في القوانين المرعية - لا سيما الأحكام الجزائية التي تجرم اعمال الفساد وصرف النفوذ - ومنها ما لا يزال في مرحلة المشروع، ابرزها اقتراح قانون الحق في الوصول الى المعلومات، واقتراح قانون الهيئة الوطنية

لمكافحة الفساد، ومنها الآخر ما يحتاج الى تعديل مثل قانون الإثراء غير المشروع.

وتابع: بات من نافل القول التأكيد ان لبنان يعاني آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته ويشكل عائقا أمام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم، إذ ان الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي والإجتماعي والبيئي، كما إنه إحدى أدوات الجريمة المنظمة.

اما الوسيلة الأكثر فاعلية وجدوى في مكافحة الفساد، فهي إثبات حصول الأفعال التي تشكل فسادا بشهادات موثقة وأدلة حسية، تمكن من اثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولا الى القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الأحكام الجزائية العديدة المتوفرة في القانون اللبناني. لكن الموضوع فيه من الخطورة ما يجعل الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الأدلة يحجمون عن التحرك، اما بسبب خشية من تداعيات سلبية عليهم، من جهة، او بسبب عدم ثقة بجدوى الملاحقة وفعاليتها.

لذلك، برزت الحاجة الى تشجيع الناس على التحرك والإدلاء بمعلوماتهم حول الفساد بشكل يتجاوز النصح الكلامي، كما الحاجة الى توفير الحماية اللازمة لكاشفي الفساد. جميع هذه الأسباب وغيرها اوضحناها في الأسباب الموجبة، ويهدف اقتراح القانون إلى:

- التشجيع، وضعت آلية لتعويض الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودور، كما أعطى الكاشف مكافآت في حالات معينة.

- الحماية على مستويين:

1- حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي أو غير الوظيفي الذي قد يصيبه جراء قيامه بكشف الفساد، ولذلك يتضمن القانون آلية للحماية ورفع الضرر والتعويض.

2- حماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية.

- فاعلية الملاحقة لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعدما تقدم الزميل النائب روبير غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم قانون مكافحة الفساد. ونحن بدورنا تقدمنا بمجموعة اقتراحات جديدة تزيد من الصلاحيات والحصانات والفعالية التي يفترض ان تتمتع بها الهيئة المذكورة.

ثانيا - من حيث الشكل:

ان اقتراح القانون المنجز هو نتاج عمل مشترك قل نظيره في لبنان، في اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات التي تأسست في نيسان 2008 والتي تتميز بتنوع قطاعي ومهني كبير، إذ تضم:

1 - نوابا برلمانيين من كتل مختلفة وقعوا اقتراح القانون: ذلك ما يؤكد أهمية التعاون في العمل التشريعي الضروري لبناء نظام النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه.

2 - وزارات مختصة مختلفة: العدل، الإقتصاد والتجارة، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الداخلية والمال.

3 - نقابات مهن حرة وهيئات المجتمع المدني المعنية، وهي عديدة ومتنوعة.

4 - التعاون في الخبرة القانونية والدولة المقارنة من خلال مجموعة عمل قانونية مؤلفة من خبراء قانونيين متطوعين،

وتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأميركيين التي وفرت الخبرة القانونية المقارنة من خلال اختصاصيين لبنانيين

ودوليين، لا سيما مع المحامية الدكتورة ماري غنطوس.

الصفدي

والقى الوزير الصفدي كلمة جاء فيها: باسم وزارة الاقتصاد والتجارة يشرفني أن أكون حاضرا اليوم في مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد فهو يكمل منطقيا اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صوغه. نحن في وزارة الاقتصاد والتجارة معنيون بمثل هذه القوانين، فلا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه. ولا يحافظ لبنان على صدقيته تجاه السياح والمستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد أينما وجد. من هنا تنتظر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد خطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة. كما أننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصا عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية.

واضاف: الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جدا وتأثيره على الاستثمارات خطير جدا. فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، أنه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنويا رشواى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف. مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانون حماية كاشفي الفساد أثر إيجابي وفاعل على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فاعلية الحكومة والترويج للاستثمار. ولعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد.

وناشد المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في القطاع العام وحق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد أن يقرها سلة واحدة في أسرع وقت، وان يعتبرها من الأولويات التشريعية.

وختتم: أريد هنا ان اتكلم على امر صغير حصل معنا، لقد وصلت من الصين مساء امس، وكان من ضمن البرنامج الرسمي للزيارات زيارة لحاكم مقاطعة عدد سكانها 60 مليون شخص، وكان هناك زيارة لرئيس مجلس ادارة احدى الشركات الكبيرة في الصين، وألغيت الاجتماعات على اساس انه تم توقيف هذين الشخصين بخصوص الفساد، وحقيقة سرنا الامر جدا ان دولة مثل الصين فيها فساد مثل كل الدول، تأخذ الامر جديا وتوقف اشخاصا في مراكز كبيرة جدا وتحيلهم على القضاء بتهمة الفساد، ان شاء الله نتمكن يوما من ذلك.

صعب

ثم كانت كلمة الشركاء في القطاع الخاص القاها امين سر الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد فادي صعب، جاء فيها: باسم الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ونيابة عن مجموعة المناصرة والضغط، أود ان اؤكد أهمية تقديم اقتراح قانون حول حماية كاشفي الفساد، تأتي في ظل التكتّم الذي غالبا ما يحيط بملفات الفساد في لبنان. فهذه التجربة هي امتداد للتعاون الذي بدأ منذ قرابة عامين ضمن اطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات والذي كان نتاجه الاول تقديم اقتراح قانون حول الحق في الوصول الى المعلومات في نيسان 2009. وفي هذا السياق، يأتي التكامل بين

الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، اذ لا يمكن اقرار قانون من دون وجود الآخر، مع ايماننا بان هاتين المبادرتين تشكلان الخطوتين الاساسيتين في مشوار الالف ميل لمكافحة الفساد في لبنان.

نجم

والقت المستشارية الأولى في جمعية المحامين والقضاة الأميركيين - مبادرة سيادة القانون الأنسة مايا نجم مداخلة جاء فيها: إنجاز قانون حول حماية كاشفي الفساد وإقراره هو خطوة مهمة في اتجاه وفاء لبنان بالتزاماته الدولية لا سيما معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان عام 2008. لكن، من أجل ضمان إنفاذ هذا القانون، لا بد أن تواكب هذه الخطوة بآليات تطبيق تشمل سلطات إشراف قوية ومستقلة عبر إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك إرساء هذه المبادئ في مختلف الإدارات العامة والخاصة. يسرنا توفير المساعدة للمؤسسات اللبنانية لدعم خطواتها اللاحقة في هذا المجال ويشرفنا أن نكون قد تعاوننا مع الشبكة الوطنية من وزارات ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني وقطاع خاص وسعادة النائب غسان مخيبر وزملائه النواب في منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد وأعضاء اللجنة القانونية ولجنة المدافعة وكل الأفراد الذين كرسوا الكثير من الوقت والجهود في نشاطات الشبكة لغاية اليوم. وختمت: لقد استطعنا أن نوفر الدعم التقني والمالي والخبرة المقارنة من خلال منحة قدمها مشكورا مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأميركية. تتطلع الجمعية إلى الاستمرار في دعم الجهود لإرساء سيادة القانون وتعزيز الشفافية في لبنان والمنطقة. بعد ذلك، عرضت أحكام اقتراح القانون والملاحظات ثم جرت مناقشة عامة شارك فيها النواب وأعضاء في المنظمة.

المصدر: جريدة السفير

<http://assafir.com/Article.aspx?EditionId=1578&ChannelId=36840&ArticleId=2731&Author=>

النشاط: إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

حاضر في مجلس النواب عن الفساد

الصفدي: التحدي يكمن في تطبيق القوانين

ناشد وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي المجلس النيابي إقرار اقتراحات القوانين المتعلقة «بمكافحة الفساد في القطاع العام» و«حق الوصول إلى المعلومات» و«حماية كاشفي الفساد» كسلة واحدة بأسرع وقت وان يعتبرها من الأولويات التشريعية .

كلام الصفدي جاء خلال مشاركته في مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون «حماية كاشفي الفساد» الذي أقيم أمس، في مجلس النواب بحضور عدد من النواب وأعضاء الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات. واعتبر الصفدي أن المؤتمر يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته .

أضاف الصفدي: «الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً، فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص في منأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، انه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنوياً كرشى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف .»

وتابع الصفدي: «لعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تعبير الذهنية السياسية والاجتماعية، وتاليا قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد .»

المصدر: جريدة اللواء

<http://www.aliwaa.com/default.aspx?NewsID=185428>

النشاط: إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

الصفدي: لإقرار قانون حماية كاشفي الفساد > أثر إيجابي على العجلة الإقتصادية

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة محمّد الصفدي أن إقرار قانون حماية كاشفي الفساد سيكون له اثر إيجابي وفعال على العجلة الإقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من اعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار.

كلام الصفدي جاء خلال مشاركته في مؤتمر للاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد المقدم من رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ورئيس مجلس إدارة الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات النائب غسان مخبير في قاعة المكتبة العامة الملحقة بالمجلس النيابي بحضور النواب: غسان مخبير، علي فياض، عماد الحوت، طوني أبو خاطر، وليد خوري، آلان عون، عاصم عراجي والنائب السابق اسماعيل سكرية، مجلس إدارة الشبكة ومنظمة برلمانيون ضد الفساد، ممثلون عن جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، ممثلون عن جمعيات أهلية واجتماعية.

تمت خلال المؤتمر مناقشة بعض الملاحظات على اقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، وكانت الكلمة الأولى لصاحب الاقتراح رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد النائب مخبير الذي اعتبر أن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يُشكّل مدمكاً تشريعياً أساسياً وضرورياً من أجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملاً بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ابرمها لبنان.

ثم تحدث الوزير الصفدي وقال: الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً. فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، انه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنوياً كرشاوى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فان الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة اضعاف.

واضاف: مما لا ريب فيه انه سيكون لقانون <حماية كاشفي الفساد > اثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من اعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار.

في مؤتمر "إقتراح لحماية كاشفي الفساد" مخبير والصفدي: التحديات بالتنفيذ

اعلن عضو تكتل "التغيير والاصلاح" النائب غسان مخبير في مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد في مكتبة مجلس النواب امس، عن "انجاز" كان نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني التقوا جميعهم في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات" وفي سياق اقرار لبنان اتفاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقع على الاقتراح، اليه، النواب: ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض. ويهدف الى وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودور، وتأمين حماية لكاشف الفساد من الضرر الوظيفي او غير الوظيفي الذي قد يصيبه من جراء قيامه بكشف الفساد، وللمعلومات التي تعتبر بانها سرية.

واكد وزير الاقتصاد الوطني والتجارة محمد الصفدي في كلمته "اننا في الوزارة معنيون بمثل هذه القوانين لان لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن، وتحديدًا للمستهلك، حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه". ولا بد، بحسبه، من "تعزيز الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد خطوة اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطنين والدولة، الى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يكشف عن الفساد". ونقل عن دراسة للبنك الدولي انه "من اصل 35 الف مليار دولار وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك اكثر من الف مليار تهدر رشواى سنويا في العالم. وبحسب الدراسة، فان الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني 4 اضعاف". ومن ابرز التحديات التي ستواجه القوانين تكمن في تطبيقها وتغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وتاليا "قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكبه".

ورأى السيد فادي صعب عن "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" التي تعاونت والنواب ومعنيين لوضع الاقتراح ضرورة "الاسراع في الانتقال الى قوانين نافذة وضمن حسن تنفيذ القوانين، ومتابعة الضغط على مواقع القرار بهدف التشبيك والتعاون لما له من فوائد على المصلحة العامة".

8نواب قدّموا إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

الصفدي: تحديات كثيرة بعد إقراره

مخبير: إثبات التورّط بشهادات وأدل

قدم أمس ثمانية نواب من كتل نيابية مختلفة، إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"، هم: غسان مخبير وياسين جابر ووليد خوري وزياد القادري وعماد الحوت وآلان عون وجوزف معلوف وعلي فياض، وأكدوا أن "هذا الإقتراح انجاز، ولكن لا بد من ضمان حسن تنفيذه، وإنشاء هيئة وطنية تواكب آليات التطبيق".

عقد النواب مؤتمرا صحافيا في قاعة المكتبة العامة في مجلس النواب، وقدموا ملاحظات على إقتراح القانون الذي نظّمته "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات"، والتي تضم وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية و"برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات" - (عدل)، و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية".

حضر المؤتمر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي ونواب وممثلون لجمعيات مدنية.

مخبير

والقى مخبير كلمة مجلس ادارة "الشبكة" ومنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، وأوضح أن "الإقتراح يعتبر مدمكا تشريعا اساسيا وضروريا من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملا بمتطلبات اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي أبرمه لبنان، وبات من نافل القول التأكيد ان لبنان يعاني آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته ويشكل عائقا أمام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم، إذ ان الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".

ولفت الى ان " الوسيلة الأكثر فاعلية وجدوى في مكافحة الفساد، هي إثبات حصول الأفعال التي تشكل فسادا بشهادات موثقة وأدلة حسية، تمكن من إثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة، وصولا الى القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الأحكام الجزائية العديدة المتوافرة في القانون اللبناني. لكن الموضوع فيه من الخطورة ما يجعل الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الأدلة يحجمون عن التحرك، إما بسبب خشية من تداعيات سلبية عليهم، وإما لعدم الثقة بجدوى الملاحقة وفعاليتها. لذلك، برزت الحاجة الى تشجيع الناس على التحرك والإدلاء بمعلوماتهم عن الفساد بشكل يتجاوز النصح الكلامي".

الصفدي

ورأى الصفدي ان " هذا الاقتراح يكمل منطقيا اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صوغه. " وإذ اشار الى ان " الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جدا وتأثيره على الاستثمارات خطير جدا"، قال ان "الشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية، فهل القطاع الخاص بمنأى عنه؟". (...)

وأعلن انه "بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، ستواجهنا تحديات عدة تكمن في طريقة تطبيقها وتغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكبه. " وناشد المجلس الذي "سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في القطاع العام وحق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، اقرارها سلّة واحدة، واعتبارها من الأولويات التشريعية. "

القطاع الخاص

أما كلمة الشركاء في القطاع الخاص فألقاها أمين سر "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" - (لا فساد) فادي صعب، لافتا الى ان "هذا الاقتراح يحقق التكامل بين الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، اذ لا يمكن إقرار قانون من دون وجود الآخر. "

تلتها المستشارة الأولى في "جمعية المحامين والقضاة الأميركيين - مبادرة سيادة القانون" مايا نجم التي دعت الى "دعم الجهود المحلية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة العامة"، وعرضت تجارب عديدة من دول العالم.

المصدر: وكالة كونا

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2096796&Language=ar>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

لبنان يسعى لاقرار سلة من مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وحماية كاشفيه

يسعى لبنان حاليا لاقرار سلة متكاملة من مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد والتي تضمن بشكل رئيسي التطبيق الامثل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقع لبنان عليها في العام 2008.

وفي هذا الاطار اعلن رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد ورئيس الفرع اللبناني للمنظمة النائب غسان مخيبر اليوم عن انجاز اقتراح قانون (حماية كاشفي الفساد) بهدف مكافحة آفة الفساد تمهيدا للقضاء عليها وتطبيق اتفاقية الامم المتحدة التي صادق عليها لبنان في العام 2008.

جاء ذلك في ندوة ترأسها رئيس المنظمة ورئيس مجلس ادارة (الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات) النائب مخيبر في مقر مجلس النواب اللبناني بحضور وزير التجارة والاقتصاد محمد الصفدي ممثلا لقطاع العام وعدد من النواب بالاضافة الى حشد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية.

واعلن مخيبر عن انجاز اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" الذي وقعه وتقدم به رسميا من مجلس النواب عدد من النواب في البرلمان اللبناني اعضاء مجموعة "البرلمانيون ضد الفساد" من بينهم بالاضافة الى مخيبر كل من النواب ياسين جابر ووليد خوري وزباد القادري وعماد الحوت والان عون وجوزيف معلوف وعلي فياض.

واكد مخيبر ان اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يشكل مدمكا تشريعيا اساسيا وضروريا من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان عملا بمتطلبات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبين مخيبر ان الفساد بات افة تتخر في المؤسسات وتشكل عائقا امام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم لافتا الى ان الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الانسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقا امام النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالاضافة الى ان الفساد يعتبر احدى ادوات الجريمة المنظمة.

واعتبر ان الوسيلة الاكثر فعالية وجدوى في مكافحة الفساد هي اثبات حصول الافعال التي تشكل فسادا بشهادات موثقة وادلة حسية تمكن من اثارة هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولا الى القاء القبض على الفاسدين

ومحاكمتهم وفق الاحكام الجزائية العديدة المتوفرة في القانون اللبناني.

بيد ان مخبير راي في هذا الامر خطورة على الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الادلة لجهة التداعيات السلبية التي قد تتجم عليهم من جراء حصولهم على تلك الادلة.

واوضح مخبير ان اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد يتضمن وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودور ويهدف الى حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي او غير الوظيفي الذي قد يصيبه من جراء قيامه بكشف الفساد وحماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية. و اشار الى ان اقتراح القانون المذكور يضمن فاعلية الملاحقة لاسيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعد ان تقدم النائب روبر غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم "قانون مكافحة الفساد".

يذكر ان اقتراح القانون المنجز هو نتاج عمل مشترك قل نظيره في لبنان في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات" التي تأسست في نيسان 2008 والتي تتميز بتنوع قطاعي ومهني كبير.

واكد المشاركون اهمية التعاون في العمل التشريعي الضروري لبناء نظام النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه معتبرين ان الاعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يمثل خطوة هامة لبناء المؤسسات القانونية والادارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجدية في لبنان.

من جهته اكد الصفدي في كلمته اهمية اقتراح القانون المذكور كونه يكمل اقتراح قانون الحق في الوصول الى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام.

وبين ان وزارة الاقتصاد والتجارة معنية بمثل تلك القوانين اذ لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه.

واشار الى ان لبنان لا يمكنه المحافظة على مصداقيته تجاه المستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد اينما وجد مشددا في الوقت نفسه على ضرورة تعزيز الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد كخطوة اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة متطلعا الى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافاته عندما يقوم بكشف الفساد.

وحذر الصفدي من التأثيرات السلبية على الاقتصاد والمجتمع ومن خطورته على الاستثمارات متسائلا عما اذا كان القطاع الخاص بمنأى عن الفساد مستشهدا بالمعلومات التي نشرها البنك الدولي في دراسة كشف فيها انه من اصل 35 الف مليار دولار وهو حجم الاقتصاد العالمي هناك اكثر من الف مليار تهدر سنويا كرشاوى في العالم فيما الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها اربعة اضعاف بحسب الدراسة نفسها.

وراي الصفدي ان اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد سيكون له الاثر الايجابي على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من اعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار.

ودعا الصفدي مجلس النواب اللبناني الى اقرار مشاريع القوانين المتعلقة ب"مكافحة الفساد في القطاع العام" و "حق الوصول

الى المعلومات " وحماية كاشفي الفساد "سلة واحدة باسرع وقت ممكن واعتبارها من الاولويات التشريعية." وتحدث خلال الندوة امين سر (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد) فادي صعب عن اهمية اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد لتعزيز الحكم الصالح فيما استعرضت المحامية مارس غنطوس احكام اقتراح القانون المؤلف من سبعة فصول و24 مادة ابرزها حماية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لكاشفي الفساد داخل الاطار الوظيفي او خارجه ومعاقبة كل شخص يلحق ضررا وظيفيا بكاشف الفساد.

كما كانت مداخلات لعدد من الاعلاميين نوهوا باقتراح القانون اعلاه ومؤكدين اهمية دور الاعلام في تسليط الضوء على مكامن الفساد وعلى التعاون بين القطاعين العام والخاص لضرب المفسدين في اوكارهم .(النهاية) ع ح / و د

المصدر: موقع ناو لیبانون

<http://www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArticleDetails.aspx?ID=180193>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

الصفدي: لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر فعال على العجلة الاقتصادية

رأى وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي أن "لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه"، معتبراً أن "لبنان لن يحافظ على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط رادعة تحدّ من الفساد أينما وُجد".

الصفدي، وخلال الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام" في مجلس النواب - قاعة المكتبة، لفت إلى أن "وزارة الاقتصاد والتجارة تسعى إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة"، مضيفاً: "نحن نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد لاسيما عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية"، معتبراً أن "الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً، فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية، فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟"

وأكد أنه سيكون لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفَعَال على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحدّ من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار". وقال: "لعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد."

وختم الصفدي مناشداً "المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة بـ"مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد"، أن يقرّها كسلة واحدة بأسرع وقت، وأن يعتبرها من الأولويات التشريعية."

المصدر: وال نيوز

<http://www.walnews.com/index.php?details&newsid=23918&catid=1>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

اعلن وزير الاقتصاد محمد الصفدي، خلال افتتاح مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد المقدم من النائب غسان مخيبر، أن وزارة الاقتصاد معنية بمثل هذه القوانين فلا ثبات ولا استثمارات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد للمستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه ولا يحافظ لبنان على مصداقيته تجاه السياح المستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد اينما وجد. وناشد المجلس النيابي مكافحة الفساد في القطاع العام وحق الوصول للمعلومات وحماية كاشفي الفساد.

واشار الى ان قانون "حماية كاشفي الفساد" يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته. و اشار الى ان وزارة الاقتصاد والتجارة تنظر إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، مشيراً الى "اننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خاصة عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية". ولقت الصفدي الى ان "الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً"، مشيراً الى ان "الشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية"، متسائلاً "فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟".

المصدر: وكالة أخبار اليوم

<http://www.akhbaralyawm.com/news.asp?cat=0&d=&ne=73511>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" في المجلس النيابي

الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" في المجلس النيابي
الصفدي أكد أن وزارة الإقتصاد تنظر الى تعزيز الشفافية في الإدارة
الكلفة الإقتصادية والإجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الإستثمارات خطير
مخيبير: الإقتراح يشكّل مدماك تشريعي وضروري من أجل بناء نظام النزاهة
الوسيلة الأكثر فعالية وجدوى هي إثبات حصول الأفعال بشهادات وأدلة

أكد وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي ان لبنان لا يحافظ على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط رادعة
تحدّ من الفساد أينما وُجد .

من جهته، النائب غسان مخيبر، فاعتبر أن الإعلان اليوم عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يمثل خطوة هامة جداً لبناء
المؤسسات القانونية والإدارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجديّة في لبنان والوقاية منه .

إفتتح عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم في قاعة المكتبة العامة في المجلس النيابي مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون
"حماية كاشفي الفساد" وملاحظات على إقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام والذي نظمته الشبكة الوطنية لتعزيز الحق
في الوصول الى المعلومات والتي تضم: برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، نقابة المحامين في
بيروت - جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات ، عدل، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية .

وحضر المؤتمر وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي والنواب: غسان مخيبر، علي فياض، عماد الحوت، طوني ابو خاطر،
وليد خوري، آلان عون، عاصم عراجي، والنائب السابق اسماعيل سكرية، وكما حضره مجلس إدارة الشبكة ومنظمة برلمانيون
ضد الفساد، وممثلين عن جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، وممثلين عن جمعيات اخرى ومهتمين .

مخيبر

في البدء كانت كلمة مجلس إدارة الشبكة ومنظمة برلمانيون ضد الفساد النائب غسان مخيبر الذي اعلن عن انجاز اقتراح
قانون "حماية كاشفي الفساد" الذي وقعه وتقدم به رسمياً من مجلس النواب عدد من الزملاء النواب اعضاء مجموعة
"البرلمانيون ضد الفساد" وهم، الى غسان مخيبر، (مع حفظ الألقاب) الزملاء النواب: ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري،
عماد الحوت، الان عون، جوزف معلوف، علي فياض .

قال: كان انجاز اقتراح هذا القانون نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، التقوا جميعهم في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات"، وفي سياق مصادقة لبنان على "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، فاتى اقتراح القانون على جانب كبير من الأهمية من حيث المضمون ومن حيث الشكل .

اولا :من حيث المضمون

يشكل اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد مدماك تشريعي اساسي وضروري من اجل بناء نظام النزاهة الوطني في لبنان، عملا بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ابرمها لبنان. هذا الإقتراح يضاف الى مداميك تشريعية اخرى، منها ما هو منصوص عنه في القوانين المرعية (لا سيما الأحكام الجزائية التي تجريم اعمال الفساد وصرف النفوذ) ومنها ما يزال في مرحلة المشروع، ابرزها اقتراح قانونغاذ الحق بالوصول الى المعلومات، واقتراح قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ومنها الآخر ما يحتاج الى تعديل (مثل قانون الإثراء غير المشروع).

بات من نافل القول التأكيد على ان لبنان يعاني من آفة الفساد الذي ينخر مؤسساته ويشكل عائقا أمام تقدم البلد ونهوضه بشكل سليم، إذ إن الفساد يتسبب بالفقر وينتهك حقوق الإنسان ويقوض الديمقراطية ويشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما إنه إحدى أدوات الجريمة المنظمة .

اما الوسيلة الأكثر فعالية وجدوى في مكافحة الفساد، فهي إثبات حصول الأفعال التي تشكل فسادا بشهادات موثقة وأدلة حسية، تمكن من اثاره هذه الوقائع بشكل واثق في المحافل الرقابية والقضائية المختصة وصولا الى إلقاء القبض على الفاسدين ومحاكمتهم وفق الأحكام الجزائية العديدة المتوفرة في القانون اللبناني. لكن الموضوع فيه من الخطورة ما يجعل الموظفين والمواطنين الذين يمتلكون مثل هذه الأدلة يجمون عن التحرك، اما بسبب خشية من تداعيات سلبية عليهم من جهة، او بسبب عدم ثقة بجدوى الملاحقة وفعاليتها. لذلك، برزت الحاجة الى تشجيع الناس على التحرك والإدلاء بمعلوماتهم حول الفساد بشكل يتجاوز النصح الكلامي، كما الحاجة الى تأمين الحماية اللازمة لكاشفي الفساد. لجميع هذه الأسباب ولغيرها اوضحناها في الأسباب الموجبة، يهدف اقتراح القانون إلى :

أولاً: التشجيع :

تمّ وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهودر، كما أعطى الكاشف مكافآت في حالات معينة .

ثانياً: الحماية: على مستويين :

(1)حماية كاشف الفساد من الضرر الوظيفي أو غير الوظيفي الذي قد يصيبه من جراء قيامه بكشف الفساد، ولذلك يتضمن

القانون آلية لحماية ورفع الضرر والتعويض؛

(2)حماية المعلومات المتعلقة بكاشف الفساد التي تعتبر سرية .

ثالثاً: فاعلية الملاحقة :

لا سيما عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي ما زالت في طور المشروع قيد النظر في اللجان النيابية المختصة بعد ان

تقدم الزميل النائب روبير غانم باقتراح قانون يرمي الى انشائها باسم "قانون مكافحة الفساد". ونحن بدورنا تقدمنا بمجموعة اقتراحات جديدة تزيد من الصلاحيات والحصانات والفعالية التي يفترض ان تتمتع بها الهيئة المذكورة .

ثانياً: من حيث الشكل

ان اقتراح القانون المنجز هو نتاج عمل مشترك قل نظيره في لبنان، في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات" التي تأسست في نيسان 2008 والتي تتميز بتنوع قطاعي ومهني كبير، إذ تضمّ :

- 1 نواب برلمانيين من كتل مختلفة الموقعين على اقتراح القانون: ذلك ما يؤكد على اهمية التعاون في العمل التشريعي الضروري لبناء نظام النزاهة ومكافحة الفساد والوقاية منه .

- 2وزارات مختصة مختلفة (العدل، الإقتصاد والتجارة، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، الداخلية، المال).

- 3نقابات مهن حرة وهيئات المجتمع المدني المعنية: وهي عديدة ومتنوعة .

- 4التعاون في الخبرة القانونية والدولة المقارنة من خلال مجموعة عمل قانونية مؤلفة من خبراء قانونيين متطوعين، وتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين التي وفرت الخبرة القانونية المقارنة من خلال أخصائيين لبنانيين ودوليين، لا سيما مع المحامية الدكتورة ماري غنطوس .

اما ابرز مهام الشبكة فهي اثنتين :

*من خلال مجموعة العمل القانونية التي تتضمن اخصائيين في القانون التي اتشرف برئاستها عن مجموعة البرلمانيين ضد الفساد: وقد انجزت مسودة اقتراح قانون "الحق في الوصول الى المعلومات" في ربيع 2009 وعملت على مسودة قانون حماية كاشفي الفساد والملاحظات على قانون مكافحة الفساد (اي قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد).

*كما تعمل الشبكة من خلال مجموعة عمل المناصرة: التي تسعى مع سائر هيئات المجتمع على رفع مستوى التوعية والتثقيف وتحفيز الحوار حول قوانين مكافحة الفساد (لا سيما قوانين الحق بالوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد وهيئة مكافحة الفساد) وذلك بمختلف الوسائل المتاحة. كما وتعمل على الضغط حتى اقرار إقتراحي القانون المنجز. والمهم اليوم ان تبدأ اللجان النيابية المختصة مناقشة هذه الإقتراحات ووضعها في اولويات التشريع اللبناني. ويسرني ان اشير الى التعاون الذي قام بين الشبكة ومؤسسة الصفدي، حيث عقد في طرابلس مؤتمر حوا الحق بالوصول الى المعلومات ومكافحة الفساد .

وختم مخبير بالقول: إنّ الإعلان اليوم عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" يمثل خطوة اضافية، انما هامة جداً، لبناء المؤسسات القانونية والإدارية الضرورية لمكافحة آفة الفساد بجدية في لبنان والوقاية منه. الا وفقنا الله في هذه المهمة الشاقة على طريق اقامة الدولة الديمقراطية الفاعلة .

الصفدي

ثم تحدث الصفدي فقال: باسم وزارة الاقتصاد والتجارة يشرفني أن أكون حاضراً اليوم في مؤتمر الإعلان عن اقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد" فهو يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته .

ولفت الى اننا في وزارة الاقتصاد والتجارة معنيون بمثل هذه القوانين، فلا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد المستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه .

ولا يحافظ لبنان على مصداقيته تجاه السياح والزوار من دون ضوابط رادعة تحدّ من الفساد أينما وُجِدَ .

من هنا تتظر وزارة الاقتصاد والتجارة إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، كما أننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خاصة عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية .

واضاف: الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً. فالشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟ من باب المعلومات فقط، يكشف البنك الدولي في دراسة له، أنه من أصل 35 ألف مليار دولار، وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك أكثر من ألف مليار تهدر سنويا كرشاوى في العالم. وبحسب الدراسة نفسها، فإن الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني أربعة أضعاف .

وتابع: مما لا ريب فيه أنه سيكون لقانون "حماية كاشفي الفساد" أثر إيجابي وفعال على العجلة الاقتصادية لجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار. ولعل أبرز التحديات التي سنواجهها بعد إقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلاً من حماية مرتكب الفساد .

وناشد الصفدي المجلس النيابي الذي سيناقش اقتراحات القوانين المتعلقة ب"مكافحة الفساد في القطاع العام" و"حق الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد" أن يقرها كسلة واحدة بأسرع وقت، وان يعتبرها من الأولويات التشريعية .

وقال الصفدي: أريد هناك ان أتكلّم عن امر صغير حصل معنا، لقد وصلت من الصين مساء امس، وكان من ضمن البرنامج الرسمي للزيارات هناك زيارة لحاكم مقاطعة وعدد سكانها 60 مليون شخص، وكان هناك زيارة لرئيس مجلس إدارة إحدى الشركات الكبيرة في الصين، وقد إلغي الإجتماعان بخصوص الفساد، وحقيقة كان هذا الأمر سرياً جداً. إن الدولة كما الصين التي يوجد فيها فساد مثل كل الدول، انها تأخذ الأمر بشكل جدّي وتوقف أشخاصاً في مراكز كبيرة جداً وتحيلهم الى القضاء بتهمة الفساد، إن شاء الله يوماً نتمكن من ذلك .

صعب

ثم كانت كلمة الشركاء في القطاع الخاص، التي ألقاها أمين سر الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية فادي صعب الذي دعا : أولاً: الإسراع في الإنتقال من اقتراحات ومشاريع القوانين الى قوانين نافذة بعد مراجعتها في اللجان النيابية المختصة وإحالتها الى الهيئة العامة .

ثانياً: ضمان حسن تنفيذ القوانين بما يتوافق وأهدافنا في تطبيق المساءلة والمحاسبة .

ثالثاً: متابعة الضغط على مواقع القرار بهدف التشبيك والتعاون لما له من فوائد على المصلحة العامة .

وبعد ذلك جرى استعراض أحكام اقتراح القانون والملاحظات ثم جرت مناقشة عامة من قبل النواب واعضاء في المنظمة.